والناطق ويرسم بانه كلي مقول على الشيء في
جواب اي شيء هو في جوهره فخرج بالجنس والنوع لعدم
مقوليتهما في جواب اي شيء بل في جواب
ما هو والعرض العام لعدم مقوليته في الجواب
اصلا وفي ذاته خرج به الخاصة واما العرضي فقسمان
خاصة وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة
واحدة فخاصة وان اشتمل على الحقايق
فعرض عام وباعتبار هذا التقسيم صار الكليات
خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال
المص فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية سواء
امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي كالفردية
للثلاثة او عن الماهية الموجودة كالسواد للحبشي
وهو العرض اللازم فالاول لازم الماهية والثاني
لازم الوجود او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو
العرض المفارق لامكان المفارقة سواء وقعت
بالفعل سريعا كحمرة الخجل او بطيئا كالشباب
او لم تقع اصلا كالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه
وكل

والجواب ان الكلي من الخاصة والعرض العام لازما او كان مفارقا منهما ما واحدا وكونه مقولا على حقيقة واحدة او على حقايق فباعتبار هذا المفهوم صار العرضي قسمين

وكل واحد منهما اي من اللازم والمفارق
اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة
فاللازم الخاصة كالضاحك بالقوة والمفارق
الخاصة كالضاحك بالفعل للانسان
اي الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة
واحدة فقط خرج به غير النوع والفصل القريب
وخرج بقوله قولا عرضيا واما ان يعم كل من اللازم
والمفارق حقايق فوق واحدة وهو العرض العام
كالمتنفس بالقوة مثال اللازم العرض العام
والتنفس بالفعل مثال المفارق العرض العام وقوله
للانسان وغيره من الحيوانات يتعلق بهما وبيان
لعمومهما ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقا
يق مختلفة يخرج به غير الجنس والفصل البعيد
وخرج بقوله قولا عرضيا

الباب الثاني

في مقاصد التصورات وهو باب القول
الشارح ويرادفه المعرف ويسمى قولا لان القول
هو المركب والمعرف مركب كليا عند قوم وغالبا

فان قيل المفهوم من تعريف الخاصة ان خاصة الجنس كالماشي مثلا مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط والمفهوم من تعاريف سائر الكليات عند الاحتراز عنها انها مقولة على ما تحت حقايق كما وقع في حاشية الصغرى للسيد قدس سره